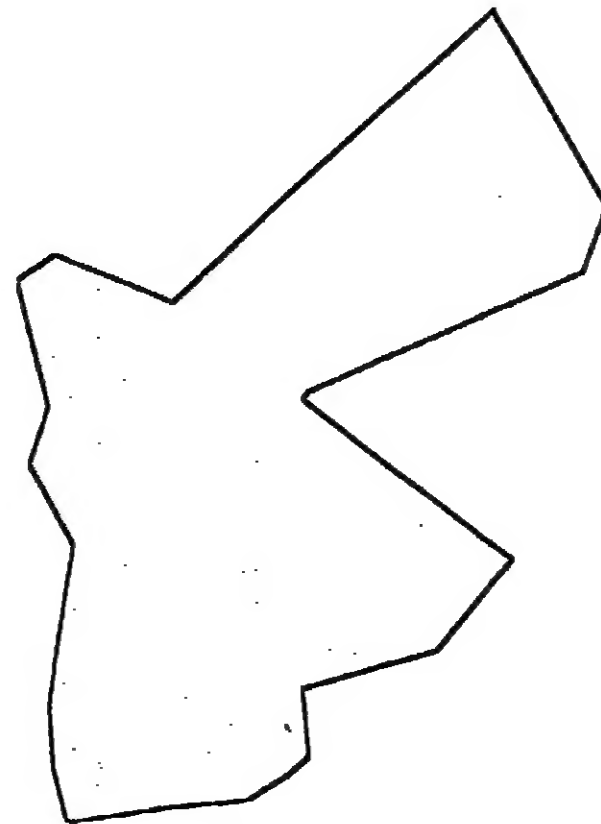


مكتبة من الأصل

الجريدة الرسمية  
للمملكة الأردنية الهاشمية



عمان : الأحد ٢٤ رمضان سنة ١٤٢٢ هـ. الموافق ٩ كانون الأول سنة ٢٠٠١ م.

العدد : ٤٥٢١

تصدر عن رئاسة الوزراء - مديرية الجريدة الرسمية

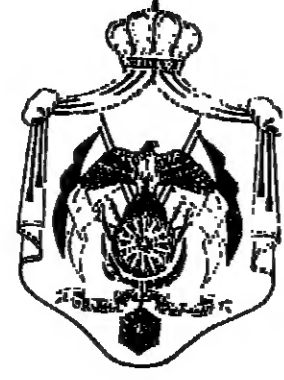
الاشتراك السنوي

داخل المملكة : ٣٠ ديناراً أردنياً

خارج المملكة : ٧٠ ديناراً أردنياً

ثمن النسخة الواحدة - دينار أردني

طُبعت في المطابع العسكرية \*\*\*\*\* البيع والتوزيع - وزارة المالية - الجريدة الرسمية من ب ٨٥



الجريدة الرسمية  
المملكة الأردنية الهاشمية

تصدر عن رئاسة الوزراء/ مديرية الجريدة الرسمية

فهرس العدد ٤٥٢١ \*\*\*\*\* الصادر بتاريخ ٢٠٠١/١٢/٩

رقم الصفحة	المحتويات
٥٦٨٩	- قانون مؤقت رقم (٧٤) لسنة ٢٠٠١ - قانون المجلس الأعلى للإعلام
٥٦٩٦	- قانون مؤقت رقم (٧٥) لسنة ٢٠٠١ - قانون معدل لقانون مؤسسة الإذاعة والتلفزيون

مكتبة الأصل

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور  
وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠١/١١/٢٧  
نصادق بمقتضى المادة (٣١) من الدستور على القانون المؤقت الآتي  
ونأمر باصداره ووضع موضح التنفيذ المؤقت  
واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في  
اول اجتماع يعقده:-

قانون مؤقت رقم (٧٤) لسنة ٢٠٠١  
قانون المجلس الأعلى للإعلام

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون المجلس الاعلى للإعلام لسنة ٢٠٠١) ويعمل به من  
تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني  
المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

المجلس : المجلس الاعلى للإعلام المنشأ بموجب هذا  
القانون .  
الرئيس : رئيس المجلس .  
الجهات التنظيمية : الجهات التي تتولى بمقتضى التشريعات الخاصة  
بها تنفيذ السياسة الاعلامية التي يضعها  
المجلس .

المادة ٣- ينشأ في المملكة مجلس يسمى ( المجلس الاعلى للإعلام ) ، مقره عمان ،  
يتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري وله بهذه الصفة تملك  
الاموال المنقولة وغير المنقولة والقيام بجميع التصرفات القانونية اللازمة  
لتحقيق اهدافه بما في ذلك إبرام العقود وقبول المنح والهبات والتبرعات

مكرر من الأصل



والمساعدات وفقاً لأحكام هذا القانون ويكون له حق التقاضي وإن ينيب عنه في الاجراءات القضائية محام أو أكثر .

المادة ٤-أ- يشكل المجلس من أحد عشر عضواً ، بمن فيهم الرئيس ، يعينون بأرادة ملكية سامية بتنسيب من رئيس الوزراء من الاردنيين ذوي الكفاءة والخبرة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، ويجوز بالطريقة ذاتها تغيير الرئيس أو أي من أعضاء المجلس بتعيين عضو يحل محله للمدة المتبقية من عضويته .

ب- يختار المجلس من بين أعضائه نائباً للرئيس يقوم مقامه في حال غيابه .  
ج- يحدد راتب الرئيس وحقوقه أو مكافآته ومكافآت الأعضاء وسائر حقوقهم المالية بقرار من مجلس الوزراء بناءً على تنسيب رئيس الوزراء .

المادة ٥- يؤدي الرئيس وأعضاء المجلس أمام المجلس وقبل مباشرة مهامهم القسم التالي :-  
(أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً للملك والوطن وأن أحترم القوانين والانظمة المعمول بها وأن أقوم بالمهام والواجبات الموكولة الي بامالة) .

المادة ٦-أ- يحظر على الرئيس أو أي من أعضاء المجلس أن تكون له منفعة شخصية ، مباشرة أو غير مباشرة ، في أنشطة ومجالات اعلامية طوال مدة عضويته في المجلس ويلتزم قبل مباشرة عمله بتقديم تصريح خطي للمجلس يؤكد فيه انتفاء هذه المنفعة وذلك تحت طائلة المسؤولية القانونية وانتهاء عضويته في المجلس .

ب- إذا استدعت المصلحة تعيين عضو في المجلس له منفعة شخصية قائمة قبل تعيينه ، مباشرة أو غير مباشرة ، في الأنشطة ومجالات اعلامية فعليه التصريح بذلك في أول جلسة يعقدها المجلس لتحديد هذه المنفعة وحصرها وتقديم تعهد للمجلس بعدم استغلال عضويته لتحقيق أي كسب

جديد له يتجاوز حدود هذه المنفعة وذلك تحت طائلة مسؤوليته القانونية عن أي مخالفة لذلك وانتهاء عضويته في المجلس .

المادة ٧- يرتكز الاعلام في المملكة على المبادئ والثوابت التالية :-

- أ- الايمان بالله والانتفاء للوطن والولاء للملك والتمسك بقيم الاسلام والعروبة .
- ب- الالتزام بمبادئ الثورة العربية الكبرى والرسالة الهاشمية وتوعية المواطنين بترائها ودورها الحضاري .
- ج- الالتزام بأحكام الدستور والاسترشاد بمبادئ الميثاق الوطني في ضمان حرية التعبير عن الرأي وتعزيز النهج الديمقراطي والتعددية السياسية .
- د- تعزيز مبادئ العدل والمساواة وسيادة القانون .
- هـ- توفير المناخ للإبداع الفكري والفني والعلمي والثقافي .
- و- احترام عقل الانسان وكرامته وعدم المس بحريته أو الاساءة لحياته الخاصة والحرص على المصداقية في اظهار الحقيقة .
- ز- تأكيد حرية تداول المعلومات ونقل الاخبار بما لا يمس أمن الوطن ومصالحه العليا وفقاً لأحكام القوانين المعمول بها .
- ح- تنمية الحس الوطني والانساني لدى المواطن وتوعيته بحقوقه وواجباته .

المادة ٨- يتولى المجلس في سبيل تحقيق اهدافه المهام والمسؤوليات التالية :-

- أ- رسم السياسة الاعلامية والاشراف على تنظيم قطاع الاعلام وفقاً للمبادئ والثوابت الواردة في المادة (٧) من هذا القانون .
- ب- وضع خطط وطنية اعلامية تراعي المتغيرات والمستجدات في المجالات الاعلامية المختلفة .
- ج- تشجيع تعدد الهيئات والمؤسسات الاعلامية وتأكيد استقلاليتها وهيئة البيئة الجاذبة للاستثمار لاستقطاب القطاع الخاص في مختلف الأنشطة والمجالات الاعلامية .

محكمة

د- تنمية الموارد البشرية في قطاع الاعلام ووضع الخطط الوطنية اللازمة لتدريب وتأهيل العاملين فيه .

هـ- تعزيز دور الاعلام في بناء الاسرة وترابطها باعتبارها الركيزة الاساسية للمجتمع الاردني .

و- نقل صورة الاردن المشرقة ودوره القومي والاسلامي والدولي بواسطة وسائل الاعلام المختلفة .

ز- تعزيز دور الاعلام في مجالات التوجيه الثقيفي وتأكيد اهمية قنوات الاتصال الاعلامي والثقافي والمعرفي للمواطنين لتوعيتهم بما يشهده العالم من تحولات لمواكبة التطورات العلمية والتقنية والمهنية المعاصرة والانفتاح على الثقافات العالمية .

ح- تعميق الوعي الوطني والقومي والانساني .

ط- ترسيخ قيم المجتمع الاردني المعبر عن اصالة شعبه وصلته بالامة العربية ودوره في النهضة القومية .

ي- رفع الروح المعنوية لدى افراد الشعب وتقوية عزيمتهم في تحمل مسؤولياتهم بالمشاركة في انجازات الوطن وحماية مصالحه وقيمه .

ك- توثيق الصلة بين الاردنيين المقيمين خارج المملكة ووطنهم واطلاعهم على انجازاته .

المادة ٩- يمارس المجلس ، في قيامه بمهامه ومسؤولياته ، الصلاحيات التالية :-

أ- توجيه الجهات التنظيمية المختصة بتنفيذ السياسة الاعلامية المقررة .

ب- مراجعة السياسة الاعلامية وتقييمها في ضوء المستجدات والمتغيرات في مجال الاعلام .

ج- دراسة نتائج استطلاعات الرأي العام التي تجريها الامانة العامة واتخاذ القرارات اللازمة بشأن ما تظهره هذه النتائج .

د- اتخاذ الاجراءات اللازمة لمتابعة تنفيذ القرارات الصادرة عنه .

هـ- اقتراح مشروعات القوانين والانظمة المتعلقة بقطاع الاعلام .

و- اصدار التعليمات والقرارات التنظيمية اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ١٠- أ- تنتهي العضوية في المجلس في أي من الحالات التالية:-

١- الاستقالة .

٢- فقدان الاهلية للعضوية .

٣- التغيب ، بدون عذر مشروع ، عن حضور اجتماعات المجلس ثلاث مرات متتالية او اكثر من خمس مرات خلال السنة .

ب- اذا انتهت عضوية احد اعضاء المجلس لاسباب المبينة في الفقرة (أ) من هذه المادة يعين من يحل محله بالطريقة ذاتها للمدة المتبقية من عضويته .

المادة ١١- أ- يجتمع المجلس مرة واحدة على الاقل كل شهر وكلما دعت الحاجة بدعوة من الرئيس او نائبه عند غيابه ويجوز دعوة المجلس للاجتماع بناء على طلب يقدم الى الرئيس من ثلث اعضاء المجلس على الاقل لبحث الامور المحددة فيه .

ب- يكون الاجتماع قانونيا بحضور ما لا يقل عن ثلثي اعضاء المجلس على ان يكون من بينهم الرئيس او نائبه ، وتتخذ القرارات باكثرية ستة من اصوات الاعضاء الحاضرين على الاقل .

ج- لا يجوز الامتناع عن التصويت على قرارات المجلس ، وعلى العضو المخالف تسجيل مخالفته خطيا في محضر الاجتماع والتوقيع عليها .

د- للمجلس دعوة أي شخص من ذوي الاختصاص والخبرة لحضور اجتماعاته دون ان يكون له حق التصويت عند اتخاذ قراراته .

فكرنا من الأصل



المادة ١٢-أ- تبدأ السنة المالية للمجلس في اليوم الأول من شهر كانون الثاني من السنة وتنتهي في الحادي والثلاثين من شهر كانون الأول من السنة ذاتها.

ب- يكون للمجلس موازنة مستقلة يقرها المجلس ويرفعها لمجلس الوزراء للمصادقة عليها.

ج- يتمتع المجلس بجميع الامتيازات والاعفاءات والتسهيلات المقررة للوزارات والدوائر الحكومية.

المادة ١٣- تتكون الموارد المالية للمجلس مما يلي :-

أ- المبالغ السنوية المخصصة له في الموازنة العامة.

ب- المنح والتبرعات والهبات والمساعدات التي ترد اليه على ان تؤخذ موافقة مجلس الوزراء على قبولها.

ج- أي موارد أخرى يوافق عليها مجلس الوزراء.

المادة ١٤-أ- يكون للمجلس امالة عامة ويعين الامين العام بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الرئيس ويحدد في القرار مقدار راتبه وسائر حقوقه المالية ، وتنتهي خدماته بالطريقة ذاتها.

ب- تتولى الامانة العامة المهام والواجبات التالية :-

١- تنفيذ قرارات المجلس بالتنسيق مع الجهات التنظيمية ذات العلاقة .

٢- إعداد تقارير دورية عن سير العمل في الجهات التنظيمية ومدى التزامها بتطبيق السياسة الاعلامية المقررة ورفعها الى المجلس لاتخاذ القرارات المناسبة بشأنها .

٣- القيام باستطلاعات الرأي العام عن السياسة الاعلامية المطبقة ورفع تقارير نتائجها الى المجلس .

٤- إعداد الموازنة السنوية للمجلس ورفعها الى المجلس لقرارها .

هـ- أي أمور أخرى يكلفها المجلس بها .

المادة ١٥- يصدر مجلس الوزراء الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ١٦- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

٢٠٠١/١١/٢٧

عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء  
وزير الدفاع  
المهندس علي ابو الراغب

نائب رئيس الوزراء  
وزير الداخلية  
الدكتور عوض خليفات

نائب رئيس الوزراء  
وزير العدل  
المهندس النابلسي

نائب رئيس الوزراء  
دولة للشؤون الاقتصادية  
الدكتور محمد الحلايقة

وزير الشؤون البلدية  
والقروية والبيئة  
الدكتور عبد الرزاق طيبيشات

وزير التنمية الادارية  
وزير الثقافة  
الدكتور محمد الذنبيات

وزير الخارجية  
عبد الله الخطيب

وزير المالية  
الدكتور ميشيل مارتن

وزير دولة ووزير الشباب والرياضة  
وزير البريد والاتصالات بالوكالة  
عبد الغايل

وزير الأشغال  
العامة والسكان  
المهندس حمدي ابو غيدا

وزير دولة  
صالح القلاب

وزير السياحة والآثار  
وزير الاعلام  
الدكتور طائب الرفاعي

وزير التربية والتعليم ووزير  
التعليم العالي والبحث العلمي  
الدكتور خالد طوقان

وزير التنمية الاجتماعية  
تمام الحول

وزير الدولة  
الشؤون القانونية  
الدكتور عبد الشخانبه

وزير الأوقاف والشؤون  
والمقنسات الاسلامية  
الدكتور احمد هليل

وزير الطاقة  
والثروة المعدنية  
المهندس " محمد علي " البطاينة

وزير المياه والري  
الدكتور حازم الناصر

وزير الصحة  
الدكتور فالح الناصر

وزير النقل  
نادر الذهبي

وزير الزراعة  
الدكتور محمود عابد الدويري

وزير دولة  
موسى خلف المعاني

وزير التخطيط  
الدكتور باسم عوض الله

وزير العمل  
المهندس مزاحم المحيسن

وزير الصناعة والتجارة  
الدكتور صلاح الدين البشير

مكنا من الأصل

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور  
وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠١/١١/٢٧  
نصادق بمقتضى المادة (٣١) من الدستور على القانون المؤقت الآتي  
ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت  
واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في  
اول اجتماع يعقده:-

قانون مؤقت رقم (٧٥) لسنة ٢٠٠١

قانون معدل لقانون مؤسسة الإذاعة والتلفزيون

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردنية  
لسنة ٢٠٠١) ويقرأ مع القانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٠ المشار اليه فيما يلي  
بالقانون الاصلي قانوناً واحداً ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تلغى المادة (٥) من القانون الاصلي ويستعاض عنها بما يلي :-  
المادة ٥-

تتولى المؤسسة وفقاً للسياسة الاعلامية المقررة والخطط الوطنية الاعلامية  
للدولة القيام بمايلي :-

- إنشاء محطات التلفزيون ومحطات الإذاعة وتطويرها بما في ذلك  
تزويدها بالاجهزة والمعدات والخبرات الفنية .
- بث وإذاعة المواد والبرامج الإذاعية والتلفزيونية .
- مقاييل الاتفاقيات والقيام بالأعمال والاجراءات المتعلقة بأعمالها .
- د- أي أعمال أخرى ترتبط بمهام المؤسسة .

المادة ٣- تلغى المادة (٦) من القانون الاصلي ويستعاض عنها بما يلي :-  
المادة ٦-

- يتكون المجلس من تسعة اعضاء وعلى النحو التالي :-  
١- الرئيس ويعين بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب رئيس  
الوزراء على ان يقترن القرار بالارادة الملكية السامية وتنتهي خدماته  
او يعفى منها بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب رئيس  
الوزراء .
- ٢- المدير العام .
- ٣- سبعة اشخاص من ذوي الكفاءة والخبرة يعينون بقرار من مجلس  
الوزراء بناء على تنسيب رئيس الوزراء لمدة سنتين قابلة للتجديد .
- ب- ينتخب المجلس من بين اعضائه نائباً للرئيس يتولى مهامه وصلاحياته  
عند غيابه .
- ج- يحدد راتب الرئيس وحقوقه او مكافآته ومكافآت الاعضاء وسائر حقوقهم  
المالية بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب رئيس الوزراء .

مكتبة من الأصل



المادة ٤- تعدل المادة (٨) من القانون الاصيلي على النحو التالي:-

اولا: بالغاء نص الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي:-

١- وضع الخطط اللازمة لتمكين المؤسسة من تنفيذ اعمالها بما يتفق مع

السياسة الاعلامية والخطط الوطنية المقررة .

ثانيا: باضافة عبارة ( والشؤون المتعلقة بموظفي الفئة الاولى والموظفين بعقود

وذلك وفقا لنظام يصدر لهذه الغاية ) الى آخر الفقرة (ب) منها .

ثالثا: باضافة عبارة ( بما في ذلك الانشطة التجارية والاعلانية ) الى آخر الفقرة

(ج) منها .

رابعا: باضافة عبارة ( وقرار الاتفاقيات والعقود ومذكرات التفاهم التي يتم

ابرامها مع الغير وتسمية الاعضاء المفوضين بالتوقيع نيابة عنها ) الى

آخر الفقرة (و) منها .

خامسا: باضافة الفقرة (ز) اليها بالنص التالي:-

ز- اقرار الخطة العامة لبرامج المؤسسة ودوراتها البرامجية .

المادة ٥- تعدل المادة (١١) من القانون الاصيلي بالغاء عبارة (السياسة العامة للمؤسسة)

الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة ( خطط المؤسسة ) .

المادة ٦- يعدل القانون الاصيلي على النحو التالي:-

اولا: بالغاء المادة (١٢) منه .

ثانيا: باعادة ترقيم المواد من (١٣-١٧) الواردة فيه لتصبح على التوالي من

(١٦-١٢)

٢٠٠١/١١/٢٧

عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء  
وزير الدفاع  
المهندس علي ابو الراغب

نائب رئيس الوزراء  
وزير الداخلية  
الدكتور عوض خليفات

نائب رئيس الوزراء  
وزير العدل  
فارس النابلسي

نائب رئيس الوزراء وزير  
دولة للشؤون الاقتصادية  
الدكتور محمد الحلايلة

وزير الشؤون البلدية  
والقروية والبيئة  
الدكتور عبد الرزاق طيبيشات

وزير للتنمية الادارية  
ووزير الثقافة  
الدكتور محمد الذنبيات

وزير  
الخارجية  
عبد الله الخطيب

وزير  
المالية  
الدكتور ميشيل مارتو

وزير دولة وزير للشباب والرياضة  
ووزير البريد والاتصالات بالوكالة  
عبد القادر

وزير الأشغال  
العامة والاسكان  
المهندس حسني ابو غيدا

وزير  
دولة  
صلاح القلاب

وزير السياحة والآثار  
ووزير الاعلام  
الدكتور طالب الرفاعي

وزير التربية والتعليم وزير  
التعليم العالي والبحث العلمي  
الدكتور خالد طوقان

وزير  
التنمية الاجتماعية  
تمام الغول

وزير الدولة  
للشؤون القانونية  
الدكتور عبد الشخانبة

وزير الأوقاف والشؤون  
والمقدسات الاسلامية  
الدكتور احمد خليل

وزير الطاقة  
والثروة المعدنية  
المهندس "محمد علي" البطاينة

وزير  
المياه والري  
الدكتور حازم الناصر

وزير  
الصحة  
الدكتور فلاح الناصر

وزير  
التجارة  
نادر الذهبي

وزير  
الزراعة  
الدكتور محمود عايد النويري

وزير  
دولة  
موسى خلف المعاني

وزير  
التخطيط  
الدكتور باسم عوض الله

وزير  
العمل  
المهندس مزاحم المحيسن

وزير  
الصناعة والتجارة  
الدكتور صلاح الدين البشير

مكرر من الأصل



مكتبة من الأصول

٢٠٠٢  
٢٩٤٢

مكتبة من الأصل

الاشتراك السنوي

داخل المملكة : ٣٠ ديناراً أردنياً

خارج المملكة : ٧٠ ديناراً أردنياً

ثمن النسخة الواحدة - دينار أردني